

الديمقراطية وثقافة التسامح

تشير دراسات المعنيين بالقضية الديمقراطية إلى أن إقامة نظام حكم ديمقراطي في بلد ما تستوجب توفر بيئة اجتماعية ثقافية مهياة لقبول الفكرة الديمقراطية وترجمتها إلى نظام حكم على أرض الواقع. وتتلخص أهم الشروط المعنية بما يلي: تعددية سياسية، وإعلام محايد، وطبقة وسطى. وتعني التعددية السياسية وجود أكثر من حزب أو تجمع سياسي واحد في البلد المعني، وذلك لإعطاء الناخبين خيارات متنوعة من حيث الفكر وبرامج العمل والرؤية المستقبلية. أما الإعلام المحايد فيعني توفر وسائل إعلامية لديها القدرة على تقصي الحقيقة ونشرها بين الناس من دون محاباة أو انحياز لوجهة نظر معينة دون غيرها. أما الطبقة الوسطى فلا بد وأن تكون قوية وواثقة من نفسها ولديها القدرة على تكوين وعي طبقي يمكنها من تحديد مصالحها بوضوح والدفاع عن تلك المصالح بجرأة. وفي الواقع، لا يمكن تكوين طبقة اجتماعية في أي مجتمع، سواء كانت عمالية أو وسطى أو برجوازية من دون أن تنجح الطبقة المعنية في تطوير وعي طبقي يمكنها من التفكير كمجموعة مميزة، والتصرف كفريق واحد ذا مصالح مشتركة وهموم متقاربة وطموحات متشابهة.

مع ذلك تشير تجريبي الحياتية ودراساتي في الفكر السياسي والاقتصادي والقضايا الثقافية والاجتماعية إلى حتمية وجود شرط رابع لضمان إقامة نظام حكم ديمقراطي قادر على الديمومة وتحقيق رسالته الاجتماعية والإنسانية. إذ إن توفر الشروط السابقة لا يعني بالضرورة اقتناع الناس بشرعية الاختلاف في الآراء والمواقف والمعتقدات الدينية وحرية الرأي والفكر، ما يعني أن هناك ضرورة لثقافة شعبية تتصف بالانفتاح، وتعترف بأن لكل فرد في المجتمع حقوقا متساوية مع غيره من المواطنين، وتدعو الناس إلى التعامل مع بعضهم البعض على هذا الأساس.

وفي سبيل الدعوة إلى تنمية مثل هذه الثقافة، اتجه معظم المعنيين بقضايا الحرية والديمقراطية والمساواة من المثقفين العرب إلى استخدام كلمة "تسامح" للتعبير عن ثقافة الانفتاح المطلوبة. لكن كلمة تسامح توحي بأن هناك طرفا قويا يتمتع بقدر كبير من الشرعية بسبب مواقفه ومعتقداته الدينية، أو انتمائه الثقافي، وأنه يتسامح مع طرف آخر يتمتع بقدر أقل من شرعية الاختلاف في الموقف أو المعتقد الديني، كما هو الحال بالنسبة لما يُقال عن تسامح المسلمين مع أتباع الديانات السماوية الأخرى. وهذا يعني أن

التسامح لا يعكس إقراراً بالمساواة بين الناس، ما يجعل كلمة تسامح لا تفي بالغرض المطلوب، وقد تقود إلى شعور فريق بالتميز عن غيره من الناس والنظر إليهم نظرة دونية، والاتجاه نحو التفرقة ضدهم، وحرمانهم من بعض حقوقهم.

لذلك حاولت إصلاح هذا الخلل بقدر الإمكان باستخدام مصطلح "التسامح المتبادل"، فيما حاول آخرون مثل الصديق الشاعر أدونيس استخدام كلمة "مساواة"، ورفض كلمة تسامح. لكن المساواة مبدأ في الحكم ذا علاقة بالقانون والدستور المعمول به في البلاد، وليس أسلوب معاملته بين الناس أو موقفاً من الآخر يعكس قيمة ثقافية مترسخة في الوجدان. وهذا يعني ببساطة أن كلمة "مساواة" شأنها شأن كلمة "تسامح" لا تصلح للتعبير عن قيمة ثقافية وظيفتها الأساسية تنظيم علاقة الفرد بغيره من أفراد المجتمع بناء على مبادئ الحرية والمساواة والمواطنة. لذلك كان علينا أن نجد مفهوماً يفي بالحاجة، ما يجعلني أقوم بطرح كلمة "تآلف" لتحل محل مفهومي التسامح والمساواة. فكلمة تآلف تعني المعاشية عن قرب، والمعاشية تعكس علاقة ود تقوم على التكافؤ بين طرفين يشعر كل طرف فيها بأنه ند للآخر وشريك له.

التآلف قيمة ثقافية تلون مواقف المواطنين تجاه بعضهم البعض في مجتمع مستقر ينعم بالهدوء والطمأنينة والسلم الاجتماعي. إذ يعكس التآلف ميل الناس إلى تجاوز التعارف وعلاقات العمل والجوار إلى إقامة علاقات ود فيما بينهم تتخطى المحظورات الفكرية والثقافية والدينية. وهذا يعني أن التآلف يجعل التنوع الثقافي ثروة مجتمعية تثري حياة كل الناس بدلا من تجزئتهم إلى شيع وأحزاب وطوائف متناحرة. إن من يعود إلى حياة المجتمعات العربية قبل جيلين تقريبا، وهي حياة عشتها بكل سلبياتها وإيجابياتها، سوف يكتشف أن التآلف بين المسلم والمسيحي، السني والشعي، العربي والأجنبي، الأبيض والأسود كان حقيقة مفعمة بالحب والمعاشرة والأمل.

الديمقراطية ليست نظام حكم سياسي فحسب، بل هي أيضاً قيمة ثقافية اجتماعية على غاية الأهمية. إذ فيما تقوم نظم الحكم الديمقراطية على مبدأ تكرار الانتخابات وتبادل السلطة بطرق سلمية، تقوم الثقافة الديمقراطية بإرساء مبدأ التعامل بين الناس على أسس المساواة في الحقوق والواجبات واحترام الرأي الآخر والاعتراف بحقه في التعبير عن نفسه بحرية. وإذا كانت الديمقراطية كنظام حكم تعني وضع حد نهائي للحكم الفردي وتسلط مؤسسات الدولة على الشعب، فإن الديمقراطية كقيمة اجتماعية ثقافية تعني وضع حد نهائي لاحتكار أية فلسفة شمولية مثل الدين والقومية والماركسية شرعية ممارسة

الحكم والتحكم في حياة الناس ومقدرات الأوطان، والسيطرة على الفكر والثقافة، وفرض رأيها أو معتقداتها على غير أتباعها من المواطنين.

ولما كنت أعتقد أن كلمة تآلف هي أفضل كلمة في اللغة العربية للتعبير عن ثقافة التعايش القائم على المحبة والمساواة بين المواطنين، وأنها تتجاوز كلمة تسامح وتلغي ما فيها من استعلاء وعنصرية مبطنة، فإنني أدعو كافة المعنيين بقضايا الديمقراطية والحرية والعدل والمساواة إلى تبني هذا المفهوم، وحث الناس على استخدامه قولاً وفعلاً باعتباره شرطاً من شروط الحياة السوية، ومبدأً من مبادئها. إن الاتفاق حول المفاهيم يعتبر من الضروريات التي لا يمكن تحقيق توافق حول أي قضية اجتماعية أو سياسية من دونها، ما يفرض على المفكرين والمثقفين العمل على تصحيح المفاهيم الخاطئة، وإيضاح معاني المفاهيم التي تحمل أكثر من معنى. إن عدم الاهتمام بهذه القضية وإهمالها من شأنه إثارة مخاوف بعض الناس، واعتداء بعضهم الآخر على حقوق غيرهم بوعي أن من دون وعي، وتهديد حقوق كافة المواطنين بصورة أو بأخرى، والحيلولة دون شيوع الحرية وتحقيق النهضة والتقدم. لذلك كان علينا أن نحفظ كلمة مارتن لوثر كينج الخالدة، والتي قالها قبل أن تغتاله يد العنصرية في أمريكا بسبب مطالبته بالعدل والمساواة: "إن استباحة العدل في أي مكان تُهدد العدل في كل مكان."

بروفسور محمد عبد العزيز ربيع

www.yazour.com